



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية
"مفتاح"

السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي في الحكم المحلي

2019

السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي في الحكم المحلي

مقدمة:

تتخذ الهيئات المحلية قرارات وتتبع سياسات تؤثر على الحياة اليومية للمواطنين من نساء ورجال. وبناء عليه، فإن مشاركة النساء وتمثيلهن على قدم المساواة في المنظومة العامة للحكم المحلي بدءاً من التمثيل في المجالس والهيئات، ومروراً بمشاركتهن الفاعلة في اتخاذ القرار، إلى المشاركة المجتمعية في رسم الاستراتيجيات المحلية ومتابعة تنفيذها، يعتبر أمراً بالغ الأهمية لعكس الاحتياجات والقضايا العملية للنساء في سياسات الحكم المحلي العامة، ويساهم، بشكل فاعل، في عكس التوجهات المحلية على الأهداف التنموية المستدامة، وقد تشكل الهيئات المحلية المراعية للنوع الاجتماعي نواة أساسية لتحقيق المساواة على المستوى الوطني.

ظهرت أهمية تبني سياسات النوع الاجتماعي في الحكم المحلي على صعيد داخلي، ضمن إطار عمل المجالس المحلية، وعلى الصعيد العام بما يخدم قضايا النوع الاجتماعي محلياً، وهذا ما أنتج ميثاق النوع الاجتماعي الذي أبرز عدداً من قضايا النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، ضمن مسؤوليات والتزامات ملقاة على عاتق المجالس.

ضمن تباينات تطبيق الميثاق في الهيئات المحلية التي التزمت به، تبين أن الإشكالية الأساسية كمننت في عدم وجود سياسات مأسسة تتعلق بالنوع الاجتماعي في الحكم المحلي، وبخاصة ما ينسجم بالقضايا التي تم طرحها في الميثاق ذاته؛ بما يعكس سياسات ولوائح عامة تشترك بها البلديات كافة، لتفعيل هذا التوجه الذي يخدم النساء، ويعزز من مفاهيم المواطنة والحكم الرشيد، وذلك بالتأكيد على قيم المساواة في المشاركة والوصول إلى الخدمات، وفي الحقوق والواجبات العامة للمواطنين/ات كافة، وعلى مستويات صنع القرار كافة. وبناء عليه، كان لا بد من التطرق إلى أمور عدة يجب العمل عليها للتأكيد على مأسسة كاملة للمساواة ضمن إطار الحكم المحلي في المناطق كافة (بشكل مشترك وعام).

ماذا نريد؟!

التغلب على التحديات واقتناص الفرص المتاحة لزيادة تمثيل النساء في الهيئات المحلية، بما يساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة على المستوى المحلي، من خلال تعزيز سياسات داعمة لميثاق النوع الاجتماعي، وتؤكد على أهم المحاور، والمتمثلة في الأمور التالية:

- إسناد الميثاق بسياسات خاصة من الوزارة، واقتراح مواد قانونية خاصة، ولوائح تنفيذية تساهم في تعزيز روح ميثاق النوع الاجتماعي.
- عمل مراجعة دورية للسياسات والإجراءات التي تصدر على شكل تعميمات، نتيجة لنتائج عملية متابعة وتقييم مستمر ودوري، وبالاعتماد على مؤشرات وطنية يتم التوافق عليها.
- التوعية بمفهوم النوع الاجتماعي في الحكم المحلي أولاً، ثم بالميثاق، وسياسات النوع الاجتماعي لأعضاء الهيئات كافة، وربط النوع الاجتماعي بالمصلحة العامة.
- التأكيد على دور البلديات في:

1. ضمان إدماج قضايا النوع الاجتماعي في عمل البلديات ضمن التخطيط الاستراتيجي، ووضع الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
2. الاهتمام بمحور التمكين الاقتصادي كمكون أساسي في عمل البلديات، وكتوجه استراتيجي تتم مراعاته في وضع الأهداف الاستراتيجية وآليات التنفيذ.
3. الاهتمام وأخذ دور فاعل في محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي في المساحات العامة وفي المجتمع، من خلال تبني مخططات هيكلية مقاومة للعنف.

سياسات النوع الاجتماعي التي يجب العمل عليها:

- تعزيز مشاركة النساء في الحكم المحلي: يتم تجسيدها من خلال:
 - رفع الحصص الانتخابية الخاصة بالنساء بالشكل التدريجي؛ بدءاً بـ(رفع النسبة من 20% إلى 30% كحد أدنى) بما ينسجم مع توصيات مؤتمر بكين، وبما يعزز من مشاركة النساء الفعالة ضمن المجالس في الهيئات المحلية، وتعزيز مفهوم الحصص الانتخابية (الكوتا) كإجراءات انتقالية مؤقتة، تساهم في زيادة نسبة مشاركة النساء في الحكم المحلي. والتأكيد على التدرج في رفع الحصص الانتخابية للمرأة كل دورة انتخابية بنسبة متوافق عليها بدءاً من 30% كحد أدنى، وبما يساهم في زيادة مشاركة النساء وصولاً إلى المساواة التامة في المجالس المنتخبة.
 - تطوير آليات لتسهيل إشراك النساء في الحكم المحلي؛ سواء في الهيكليات التوظيفية أو ضمن أعمال المجالس، ودعم حصول النساء على نسبة التمثيل داخل المجالس المحلية، من خلال التخطيط المشترك مع المجتمعات المحلية، ومن خلال إنشاء منتديات خاصة للنساء عضوات مجالس الحكم المحلي، وتطوير آليات برامجية إعلامية تركز على الصور الإيجابية، وعلى أهمية إشراك النساء في صنع القرار في الهيئات المحلية.

- إنشاء مسارات للتدريب والقيادة خاصة بالنساء والفتيات، والتأكيد على توعية رؤساء وأعضاء المجالس في قضايا النوع الاجتماعي في الحكم المحلي.
- تعزيز مبدأ اللامركزية القائم على افتراض وجود هيئات محلية منتخبة ومستقلة في اتخاذ قراراتها، مسؤولية أمام المواطنين/ات، ومساءلة في القيادة والمشاركة المدنية وصنع القرار في المجالات العامة والخاصة، بما يعزز اتخاذ القرار تشاركياً، وعدم التفرد باتخاذ القرار.
- ضمان أن تكون البيئات السياسية خالية من التمييز والإقصاء والعنف الممارس ضد النساء.
- ضمان الاعتراف بقدرات النساء في صنع القرار.

تفعيل دور وحدة النوع الاجتماعي في الحكم المحلي: يتم تجسيدها من خلال:

- تنظيم العلاقة بين الإدارات المختلفة في وزارة الحكم المحلي ووحدة النوع الاجتماعي، بحيث تقع المسؤوليات المشتركة في إطار عمل كل الدوائر، من أجل تعزيز سياسات النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، وتحديد مساحات التدخل والمدخلات التي من الممكن أن تساهم فيها الوحدة في عمل هذه الإدارات، وبناء قدرات الوحدة على عمل هذه التدخلات، وتقاطعات النوع الاجتماعي مع أعمال الإدارات المتخصصة في الوزارة.
- بناء قدرات الهيئات المحلية على تعميم الأولويات الخاصة بالنوع الاجتماعي في الخطط والبرامج، والتأكيد على المنهجية التشاركية في إعداد الخطط والموازنات.
- تعزيز العلاقات بين القيادات النسائية وممثليها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال التشبيك مع المنتديات الإقليمية والدولية، وتشجيع برامج تبادل الخبرات.
- إنشاء آلية للشراكات والمشاورات مع المجتمعات المحلية، لوضع سياسات تشاركية واضحة تعزز الشراكة المجتمعية.

تعزيز دور الرقابة والتوجيه في الحكم المحلي ضمن قضايا النوع الاجتماعي: ويتم تجسيدها من خلال:

- تعزيز رقابة الحكم المحلي على الهيئات المحلية، وقياس مدى مشاركة النساء، ووضع مؤشرات قياس ومتابعة حول آليات إشراك خاصة بالعضوات اللاتي يعانين من حالات الاستبعاد أو التهميش، والتأكيد على دعم وتغطية نشاطات العضوات الخاصة بمشاركتهن عن هيئاتهن.
- مراقبة تقاسم السلطة الفعال للمرأة من خلال مؤشرات التأثير، والرقابة على أداء المجالس، وعمل آلية تواصل مستمرة مع عضوات المجالس.

- ضمان تمثيل (على الأقل) النساء ضمن اللجان الأساسية في البلديات كافة، والزامية مشاركة النساء ضمن تشكيل الوفود الرسمية داخلياً وخارجياً، سواء من العضوات، أو العاملات، أو المواطنات في الهيئة المحلية.

بناء قدرات عضوات المجالس المحلية: يتم تجسيدها من خلال:

- دعم العضوات من خلال برامج بناء قدراتهن لتعزيز دورهن داخل الهيئات المحلية، ومع المجتمع المحلي، والتمثيل الخارجي.
- بناء قدرات القيادات النسائية من عضوات المجالس المحلية على مهارات الخطابة العامة، وحوار الجمهور، لدعمهن في عمل جلسات مساءلة عامة أمام النساء اللواتي يمثلنهن.
- بناء قدرات النساء على آليات العمل بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى المدينة/البلدية، من خلال عقد تدريبات لفهم أنماط الموازنات العامة، ومفاهيمها، بالتدرج في مراحل إعداد الموازنات وتصنيفاتها في الحكم المحلي، ومعايير الرقابة عليها بدايةً، إضافة إلى عقد تدريب خاص لبناء هياكل الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي، بما يحقق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.
- توفير الموازنات للعضوات، لدعم مشاركتهن في التدريبات المتعلقة بالعمل في الحكم المحلي، وتأكيد ربط التدريبات بشكل عام بنتائج على الأرض.

تمكين النساء في المجتمعات المحلية من المشاركة والرقابة على الهيئات: ويتم ذلك من خلال:

- التزام الهيئات المحلية بالإفصاح عن المعلومات التي تهتم المواطنين/ات.
- الإشراف في عمليات التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمجتمع المحلي.
- تشكيل لجان نسوية استشارية في المجتمعات المحلية أو التفاعل مع الأجسام النسوية الموجودة، لضمان التشاور في القضايا العامة التي تهتم المواطنات.
- استنهاض النساء الفاعلات للمشاركة في الترشح، والتوعية بأهمية المشاركة في الانتخاب والترشح، وأهمية المشاركة في الحياة العامة، والتوعية بدور الهيئات المحلية وأدوار أعضاء المجالس.
- دعم المشاريع الاقتصادية الخاصة بالنساء، بما ينسجم مع استثمار الموارد المحلية المتاحة ضمن الحدود الجغرافية للهيئة، وفتح المساحات العامة للنساء، وضمان المتابعة والمساءلة حولها.

تعزيز مشاركة النساء في الحكم المحلي			السياسة رقم (1):
مؤشرات التنفيذ	المسؤولية	التدخلات	الهدف
- تعديل قانوني، والتدرج في رفع نسبة تمثيل النساء في الانتخابات بدءاً بـ 30% في النتيجة.	مبنى الحكم المحلي	1. تنظيم حملات ضغط تستهدف صناع القرار (حالياً الرئيس) للتأثير على تعديل قوانين الانتخابات المحلية لرفع نسبة "الكوتا" للنساء إلى 30%.	مشاركة فاعلة للنساء في الحكم المحلي
- قوائم حزبية في الانتخابات القادمة تضمن نسب مشاركة (من الممكن أن تزيد على ما يحدده القانون حالياً في الهيئات).	مبنى الحكم المحلي	1. تنظيم حملات ضغط تستهدف الأحزاب السياسية من أجل ضمان وضع نسبة تمثيل للنساء على قوائمها الانتخابية، بما لا يقل عن 30%، وكحد أدنى، وفي أولويات القوائم، بما يؤكد على التزام الأحزاب السياسية بميثاق الشرف حول تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، وقرارات المجلس المركزي، واتفاقية "سيداو".	
- هيكليات توظيفية مراعية للنوع الاجتماعي. - خطط تشاركية للهيئات المحلية. - برامج دورية عبر وسائل الإعلام.	الهيئات المحلية	1. وضع آليات لتسهيل إشراك النساء في الحكم المحلي في الهيكليات التوظيفية (مراجعة أنظمة التعيين والتوظيف في هيئات الحكم المحلي وتعديلها نصاً وتطبيقاً لتكون مبنية على تكافؤ الفرص بين الجنسين). 2. التخطيط المشترك مع المجتمعات المحلية وإشراك النساء في عمليات التخطيط. 3. عمل مناظرات دورية وبنح حلقات توعية تظهر الجوانب الإيجابية للمشاركة.	
- برامج تدريبية تستهدف أعضاء وعضوات المجالس المحلية.	المبنى ومؤسسات المجتمع المحلي.	1. إنشاء مسارات للتدريب والقيادة خاصة بالنساء والفتيات، والتأكيد على توعية رؤساء وأعضاء المجالس في قضايا النوع الاجتماعي في الحكم المحلي. 2. إنشاء مسارات للتدريب والقيادة خاصة بالنساء والفتيات، والتأكيد على توعية وبناء قدرات رؤساء وأعضاء المجالس في قضايا النوع	

		الاجتماعي في الحكم المحلي، حول مفهوم النوع الاجتماعي وعلاقته بالهيئة المحلية، وفي جميع محاور عملها واختصاصاتها.	
	وزارة الحكم المحلي	1. تعزيز مبدأ اللامركزية في القيادة واتخاذ القرار، وضمان أن تكون البيئات السياسية خالية من التمييز والإقصاء والعنف الممارس ضد النساء، من خلال وحدة الرقابة وبناء آلية لاستقبال الشكاوى من عضوات المجالس، وتوضيح هذه الآلية للعضوات، ليتم اللجوء إليها في حالات التمييز.	
	وزارة الحكم المحلي والمنتدى	1. التزام الهيئة المحلية بكافة السياسات والأنظمة الصادرة عن وزارة الحكم المحلي التي تعزز مشاركة النساء العضوات، وتحد من العقبات أمام مشاركتهن (تحديد مواعيد الاجتماعات للمجلس، حضور العضوات للاجتماعات ... الخ) من خلال وحدة الرقابة، وبناء آليات الشكاوى، وعقد لقاءات نصف سنوية مع العضوات.	
	تعزيز دور ومسؤوليات وزارة الحكم المحلي		
			السياسة رقم (2):
			الهدف
			تفعيل دور وحدة النوع الاجتماعي في الحكم المحلي
	وزارة الحكم المحلي، وحدة النوع الاجتماعي والمنتدى	1. تنظيم العلاقة بين الإدارات المختلفة في وزارة الحكم المحلي ووحدة النوع الاجتماعي، وتحديد مساحات التدخل والمدخلات التي من الممكن أن تساهم فيها الوحدة في عمل هذه الإدارات، من خلال وضع سياسة تنظيمية وزارية تعكس توجهات الوزارة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وعقد لقاءات دورية بين الوحدات المختلفة، ووحدة النوع الاجتماعي في الوزارة. 2. بناء قدرات السلطات المحلية على تعميم الأولويات الخاصة بالنوع الاجتماعي في الخطط والبرامج، من خلال تدريبات دورية تستهدف	
			مؤشرات التنفيذ
			مدخلات خاصة من وحدة النوع الاجتماعي تؤكد على توجهات النوع الاجتماعي في الوحدات المختلفة. عدد البرامج والمشاريع المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي.

<p>- موازنة مرصودة لدعم عمل الوحدة.</p>		<p>الأعضاء، ويتم عقدها عبر وحدة النوع الاجتماعي، وبالتعاون مع المنتدى</p>	
<p>- عدد برامج التبادل، والشبكات أو المنتديات التي تم التشبيك معها. - عدد اللقاءات التي يتم تنظيمها بين النساء الفاعلات إقليمياً وعالمياً عبر شبكة الإنترنت. - سياسات تشاركية واضحة تعزز الشراكة المجتمعية.</p>	<p>وحدة النوع الاجتماعي، المنتدى والمؤسسات والهيئات المحلية.</p>	<p>1. تعزيز العلاقات بين القيادات النسائية وعضوات المجالس المحلية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، من خلال الانضمام إلى الشبكات المختصة، وتنظيم لقاءات دورية عبر شبكة الإنترنت بتنظيم من المنتدى. 2. إنشاء آلية للشراكات والمشاورات مع المجتمعات المحلية، مثل عمل جلسات عامة، أو المطالبة بفتح بعض جلسات المجالس المحلية للعامة، والنشر عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ... إلخ.</p>	
<p>- تطوير مؤشرات قياس ومتابعة داخل دائرة الرقابة والتوجيه. - تقارير جولات التوجيه والرقابة. - مشاركة فاعلة للنساء في المجالس، وعدد التدخلات الخاصة بشكاوى العضوات وتأثيرها. - وضع آلية تواصل ورقابة خاصة مع عضوات</p>	<p>وزارة الحكم المحلي</p>	<p>1. التأكد من مشاركة النساء العضوات في الهيئات المحلية في الاجتماعات واللجان الفرعية، وذلك من خلال جولات دائرة التوجيه والرقابة. 2. تعزيز رقابة الحكم المحلي على الهيئات المحلية وقياس مدى مشاركة النساء، ووضع مؤشرات القياس والمتابعة وتحديد آليات إشراك خاصة بالعضوات اللاتي يعانين من حالات الاستبعاد أو التهميش، والتأكيد على برامج التمكين الاقتصادي الخاص بالعضوات أيضاً. 3. مراقبة تقاسم السلطة الفعال للمرأة، من خلال مؤشرات التأثير، والرقابة على أداء المجالس، وعمل آلية تواصل مستمرة مع عضوات المجالس. 4. ضمان تمثيل (على الأقل) النساء ضمن اللجان الأساسية في البلديات كافة، والزامية مشاركة النساء ضمن تشكيل الوفود الرسمية داخلياً وخارجياً، سواء من العضوات أو العاملات أو المواطنات في الهيئة</p>	<p>تعزيز دور الرقابة والتوجيه في الحكم المحلي ضمن قضايا النوع الاجتماعي</p>

<p>المجالس . - عدد النساء المشاركات في اللجان والوفود.</p>		<p>المحلية.</p>	
<p>بناء قدرات عضوات المجالس، وتمكين النساء في المجتمعات المحلية من المشاركة والرقابة على الهيئات</p>			<p>السياسة رقم (3):</p>
مؤشرات التنفيذ	المسؤولية	التدخلات	الهدف
<p>- عدد برامج تعزيز القدرات داخلياً وخارجياً . - عدد جلسات المساءلة والتدريبات المتعلقة بها. - وجود العضوات في لجان الموازنة داخل الهيئات المحلية.</p>	<p>المنتدى ومؤسسات المجتمع المحلي والوزارة</p>	<p>1. دعم العضوات من خلال برامج بناء قدراتهن لتعزيز دورهن داخل الهيئات المحلية، ومع المجتمع المحلي والتمثيل الخارجي. 2. بناء قدرات القيادات النسائية على المساءلة أمام النساء اللواتي يمثلنهن، وعمل جلسات مساءلة. 3. بناء قدرات النساء على تنمية مهارات الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى المدينة/البلدية. 4. توفير الموازنات اللازمة، لدعم مشاركتهن في التدريبات المتعلقة بالعمل في الحكم المحلي من خلال تبني مصاريف التدريبات وورش العمل واللقاءات من المجالس نفسها، أو من الوزارة.</p>	<p>بناء قدرات عضوات المجالس المحلية</p>
<p>- الإفصاح عن المعلومات بالطرق السهلة على المواطنين/ات. - لجان تشاورية للنساء خاصة بالقضايا العامة. - عدد البرامج الاقتصادية والمشاريع التي تستهدف النساء، والتي تم العمل</p>	<p>الهيئات المحلية</p>	<p>1. التزام الهيئات المحلية بالإفصاح عن المعلومات التي تهم المواطنين/ات، على سبيل المثال تبني عمل موازنات المواطن بشكل دوري. 2. الإشارك في عمليات التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالمجتمع المحلي، عبر الآلية التي تبنتها وزارة الحكم المحلي خلال السنوات السابقة. 3. تشكيل لجان نسوية استشارية تطوعية أو العمل مع الأجسام النسوية في المجتمعات المحلية، تضمن التشاور في القضايا العامة التي تهم المواطنات في كل هيئة محلية. 4. دعم المشاريع الاقتصادية الخاصة بالنساء، وفتح المساحات العامة</p>	<p>تمكين النساء في المجتمعات المحلية من المشاركة والرقابة على الهيئات</p>

عليها .		للنساء، وضمان المتابعة والمساءلة حولها .	
- عدد الحملات التي يتم العمل عليها، والتي تهدف إلى تعزيز مفاهيم المواطنة وأهمية المشاركة السياسية.	الهيئات المحلية والمنتدى	1. حملات توعية بأهمية المشاركة في الانتخاب والترشح وأهمية المشاركة في الحياة العامة. 2. حملات توعية بدور الهيئات المحلية وأدوار أعضاء المجالس.	